الديموغرافيا السياسية ومستقبل الهوية الكردية في المناطق المتنازع عليها في العراق

أ.د. ابراهيم قاسم البالاني
ibraheem.qasim@garmian.edu.krd
بەشی جوگرافیا، کۆلێجی پەروەردە، زانکۆی گەرمیان

د. محمد مهدي كريم
mohammed.mahdi@garmian.edu.krd
بەشی جوگرافیا، کۆلێجی پەروەردە، زانکۆی گەرمیان

تأريخ أستلام البحث: ٢٠٢٥/٤/١ **تأريخ موافقة النشر: ٢٠٢٥/٤/١٠**

الملخص:

تهتم الديموغرافيا السياسية بالتفاعل بين الأبعاد المكانية للسياسة والسلوك الاجتماعي، وما يتمخض عن ذلك من تحولات ديموغرافية، التي تحركها الفواعل السياسية المحلية والاقليمية الى جانب البنى الاجتماعية، وتداعياتها على قضايا التنمية والهوية فضلا عن العنف المسلح. تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين الديناميكيات السكانية لمكونات المناطق المتنازع عليها بحسب المادة (140) من الدستور العراقي الدائم والتي تتمثل بمعدلات الخصوبة والهجرة (القسرية والطوعية) فضلا عن العمليات الإرهابية، وانعكاس ذلك في رسم ملامح الهوية الكردية في منطقة الدراسة.

وبغية الوصول الى اهداف الدراسة، فقد قسمت على المقاربة التأسيسية لمفهوم الدولة في العراق، ومن ثم جيوتاريخية التغيرات الديموغرافية، والفواعل الرئيسة في ذلك، إذ أتضح التناقص في الحجم الديموغرافي للكرد، من خلال مقارنة النسبة المئوية لحجم سكانه الى مجموع سكان العراق، فبعدما كانوا يشكلون نسبة (16.7%) بحسب تعداد 1957، تضأل الى (13.8%)في تعداد 1977، اي بنسبة انخفاض مايقارب عن (3%)، وهي نسبة كبيرة، ظل مهيمنا على مسار التركيب القومي للكرد في العراق. وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي والمقاربة الديموغرافية السياسية في دراسة تلك التغيرات. وتستند الدراسة الى الاحصاءات الرسمية والمسوحات، فضلا عن مجموعة من الخرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

كلمات مفتاحية: الديموغرافيا السياسية، المناطق المتنازع عليها، الهوية الكردية.

مدخل:

ادى انتهاء الحرب الباردة، وانهيار البيئة الأمنية الثنائية القطبية، الى تحويل محور العنف من المستوى الدولي الى المستوى المحلي للتحليل، اذ تناقصت الحروب بين القوى العظمى إلى حدٍ كبير، ونشأت بدلاً عنها حروب دموية داخل الدول على طول خطوط التقسيم الأثني-الهوياتي، وهي تبدو مستعصية على الحل، اذ كثيرا ماكانت تغذيها الكراهية العرقية السياسية (**الحديثي، ٢٠٢٠: ٥٦**). وتشكل المناطق المتنازع عليها بحسب المادة (140) من الدستور العراقي لسنة 2005، احدى المساحات الجغرافية الرئيسة، التي تتصف بتنوع أثني، لم تحسم اشكالياتها، على الرغم من مضي عقدين من التغير في بنية النظام السياسي للعراق، اذ كان بموجب المادة (140)، ان يتم التطبيع والتعداد السكاني ثم الأستفتاء، في عملية لتصحيح أثار التغيرات الديموغرافية والإدارية، التي مارسها النظام السياسي السابق (1968 وحتى 9 نيسان 2003).

يقودنا ذلك لطرح التسأولات الرئيسة حول مشكلة الدراسة وعلى النحو الاتي:

1.كيف نشأ النزاع في المناطق المتنازع عليها في العراق؟

2.ما الجغرافيا التي حددها الدستور العراقي للمناطق المتنازع عليها في العراق؟

3.ما الحدود الثقافية (الهوية) لمكونات المناطق المتنازع عليها في العراق؟

4.ما الفواعل الرئيسة الداعمة لإستمرارية اشكاليات المعالجة في المناطق المتنازع عليها في العراق؟

5.ما مستقبل الهوية الكردية بعد مايقارب عقدين من الأتفاق لتطبيق مراحل المادة (140)؟

وتقترح الدراسة مجموعة من الأجابات تعد الفرضيات الرئيسة لها وعلى النحو الأتي:

1.يرتبط ظهور المناطق المتنازع عليها بالاختلال الديموغرافي واستمراريتة خلال العقود المتعاقبة، لنشأة الدولة العراقية، وخصوصا منذ عام 1968، لفرض ايديولوجية عرقية محددة .

2.تحدد الصراعات السياسية سواء المحلية أم الأقليمية، طبيعة الصراعات ومستقبلها في منطقة الدراسة.

3.تعود كثافة القوى المتنافسة على منطقة الدراسة، الى ثرائها بالموارد الطبيعية، ولاسيما النفط، وكذلك موقعها الإستراتيجي.

4.استمرارية تهجير الكرد، الى جانب زيادة النمو السكاني الكبير للمكون العربي، عبر آليات متعددة، ولاسيما طبيعة تنظيم الأسرة، حتمت على الكرد السؤال عن وجودهم (الهوية) في المناطق المتنازع عليها.

5.يدفع التلكأ، وعدم تطبيق مراحل المادة (140) من الدستور، الى استمرارية عدم الاستقرار، ومن ثم، استمرارية التصدع في مناطق الانتقال الديموغرافي القومي، واستحالة تحديد الحدود الثقافية.

أهداف الدراسة:

١- القراءة النقدية للمفاهيم الديموغرافية، وعلى نحو خاص طبيعة تنظيم الأسرة، وانعكاساتها على ميزان القوى في منطقة الدراسة.

2- بيان العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والإبادة الجماعية على الحجم الديموغرافي ونموه لدى الكرد، وتداعياتها على الهوية الكردية في منطقة الدراسة.

3- استخدام مفهوم للهوية ذات مدلول احصائي _مكاني، بمعنى، هوية مكانية، تتمثل بالحضور الفعلي في المكان.

أهمية الدراسة:

1- إنها من المحاولات الأولى في اقليم كردستان والعراق، في استخدام مفهوم الديموغرافيا السياسية.

2- توظيفها لمفهوم (السياسية الحيوية) عند ميشال فوكو في التحليل الديموغرافي السياسي.

3- المحاولة للولوج في المفاهيم الأكثر حداثة، في الجغرافيا السياسية وعلاقاتها بالفروع الاخرى مثل الديموغرافيا.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في تحليلها للأراضي المتنازع عليها، على مقاربة الديموغرافيا السياسية، التي غالبا ما تبدأ بطرح سؤال بشأن طبيعة العلاقة بين السكان في مجتمع ما، والتغييرات التي من المرجح ان تنشأ في الأحجام المطلقة والنسبية لمختلف المجموعات الفرعية من السكان (الحضر والريف)، والمجموعات ذات الهويات الدينية اوالإثنية المختلفة وفئاتها العمرية، وعلاقته بالتشكيلات السياسية وقاعدته من الموارد الطبيعية، عن طريق فهم التأثيرات السياسية للعوامل الديموغرافية **(جولدستون، ٢٠١٤: ٢٣-٥٢)**.

المفاهيم الأساسية للدراسة

مفهوم الديموغرافيا السياسية:

تدرس الديموغرافيا السياسية العلاقة المعقدة بين العوامل الديموغرافية والنتائج السياسية، عبر دمج المفاهيم بين الديموغرافيا والجغرافيا السياسية والعلوم السياسية وعلم الاجتماع الى جانب الإقتصاد السياسي **(Goldstone، 2002: 44)**، اذ يقوم بتحليل تأثيرات ديناميكيات السكان، التي تتمثل بمعدلات الخصوبة وسياسات تنظيم الأسرة والنمو السكاني الى جانب التركيب العمري، والتحقق من تداعياتها على الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية**(Pieter، 2021: 21)** وكذلك تدرس الديموغرافيا السياسية تأثير الهجرة في السياسة، وتحليل كيفية تأثير الهجرة في المشاركة السياسية والتكامل الاجتماعي، وصنع السياسات في مكان الأصل والوصول **(Dutta، 2022:73)**.

مفهوم حدود الهوية الإثنية:

تتغلغل مجالات دراسة الحدود و بالاستناد الى مفاهيم مابعد الحداثة في تفسيراتها، في التركيز على تمثيل رمزية الحدود، الذي يعتمد على البناء الاجتماعي اليومي لدراستها، لذا فأن التحول في دراسة الحدود، من الاهتمام بدراسة تطور وتغير الخط الأقليمي للدولة، الى الحدود الداخلية، اي داخل حدود الدولة نفسها، والتي تكون اكثر تعقيدا، اذ هي بمثابة موقع يتم من خلاله التقاء الأختلافات في المكان **(Gudgeon، 2018: 44)**.

وبالتالي يمكن وصف دراسات الحدود بانها دراسة لممارسات بشرية، التي تشكل وتمثل الإختلافات الثقافية في المكان. اذ يتعزز عبر الحضور في المساحات الجغرافية، بوصفها ممارسة، ربما تكون دوراً سكنية ومحلات أو مزارعاً وحقولاً وموارداً أخرى **(Paasi، 2012: 19)**.

وباكتساب هذا الموضع او ذاك من اي بقعة ارض، قيمة معنوية من التفاعل الإجتماعي والرمزي، يتشكل مايطلق علية الأراضي (territory) ليست الأرض او المكان بالمعنى المجرد، بل يمثل (الوطن _الأوطان)، انها المجال الأرضي للتموطن، بمعنى ان لكل جماعة أراضيها من حيث الهويةوالأنتماء، سواء على مستوى الدولة او في داخلها **(حداد، ٢٠٠٦: ١٥٦)**.

وترتكز المقاربة الأنثربولوجية على مفهوم فريدريك بارث في كتابه حول (الحدود الإثنية)، اذ يشير إلى أن الجماعة الإثنية لاتتحدد، بسمات ثقافية حسب، بل ان الحفاظ على الحدود الإثنية هو العامل والمكون الأساس .اذ يشير ان ثقافة جماعة إثنية ما، قد تتضمن اختلافات داخلية، او تتعرض للتغيير زمانيا، الا ان الاحتفاظ بحدود واضحة تجعلها، ان تكون مختلفة عن جماعات اثنية أخرى، سواء كانت مجاورة لها او بعيدة **(فان بروينسن، ٢٠٠٦: ٢٣)**. وتأسيسا لما تقدم، فان التعريف الإ جرائي

للدراسة حول مفهوم الهوية في المناطق المتنازع عليها، ترتكز على قاعدة أرضية، بمعنى ان الحضور في المكان هو التجسيد الملموس للهوية، من خلال العلاقة القائمة بين الديموغرافيا والنشاط البشري على المساحة الأرضية.

مفهوم المناطق المتنازع عليها

يشكل التحديد المكاني للمناطق المتنازع عليها في العراق امرا بالغ التعقيد، بفعل قصدية التغيير في خارطته الادارية، ومارافقه من تفكيك ديموغرافي للتكوين القومي فيها، نتيجة للسياسات العرقية المؤدلجة للأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق، وعلى نحو خاص النظام السياسي الشمولي خلال المدة 1968-2003. وتدعي أكثر من جهة عائدية الأراضي في المناطق المتنازع عليها لها، ولغرض تجاوز التباين في الآراء، فقد اعتمد البحث في تحديدها على نصوص الدستور العراقي الدائم في عام 2005.

فبحسب لجنة تنفيذ المادة 140، فأن المناطق المتنازع هي المناطق التي تعرضت لممارسات النظام السابق والمتمثلة بالتغيير الديموغرافي وسياسة التعريب وتغيير الوضع السكاني عن طريق ترحيل الأفراد ونفيهم وتهجيرهم من أماكن سكناهم كهجرة قسرية وتوطين أفراد أخرين مكانهم ومصادرة الأملاك والأراضي والإستملاك واطفاء حقوق التصرف وحرمانهم من العمل عبر تصحيح القومية، أو عن طريق التلاعب بالحدود الادارية لتلك المناطق بغية تحقيق أهداف سياسية كان يبغيها النظام السابق، والمدة القانونية التي تعمل عليها المادة 140 للمناطق المتنازع عليها تنحصر من تاريخ 17 تموز 1968 ولغاية 9 نيسان 2003.

وطبقا لماتقدم ووفقا للجنة تنفيذ المادة 140، فإن المناطق المتنازع عليها تضم جميع الاراضي المبينة في خارطة (1). وهي بذلك تمتد الى حدا كبير بين دائرتي عرض (٣٢° ٣٨' ١٢" - ٣٧° ٠٣' ١١") شمالا وخطي طول (٤١° ١٦' ٤٠" - ٤٦° ٢١' ٣٠") شرقا، مبسوطة على رقعة مكانية، من الخاصرة الشرقية عند الحدود مع ايران لتضم مناطق بدرة وجصان وحتى اعلى الأجزاء الشمالية الشرقية عند منطقة سنجار.

خارطة (1): المناطق المتنازع عليها بحسب لجنة تنفيذ المادة 140

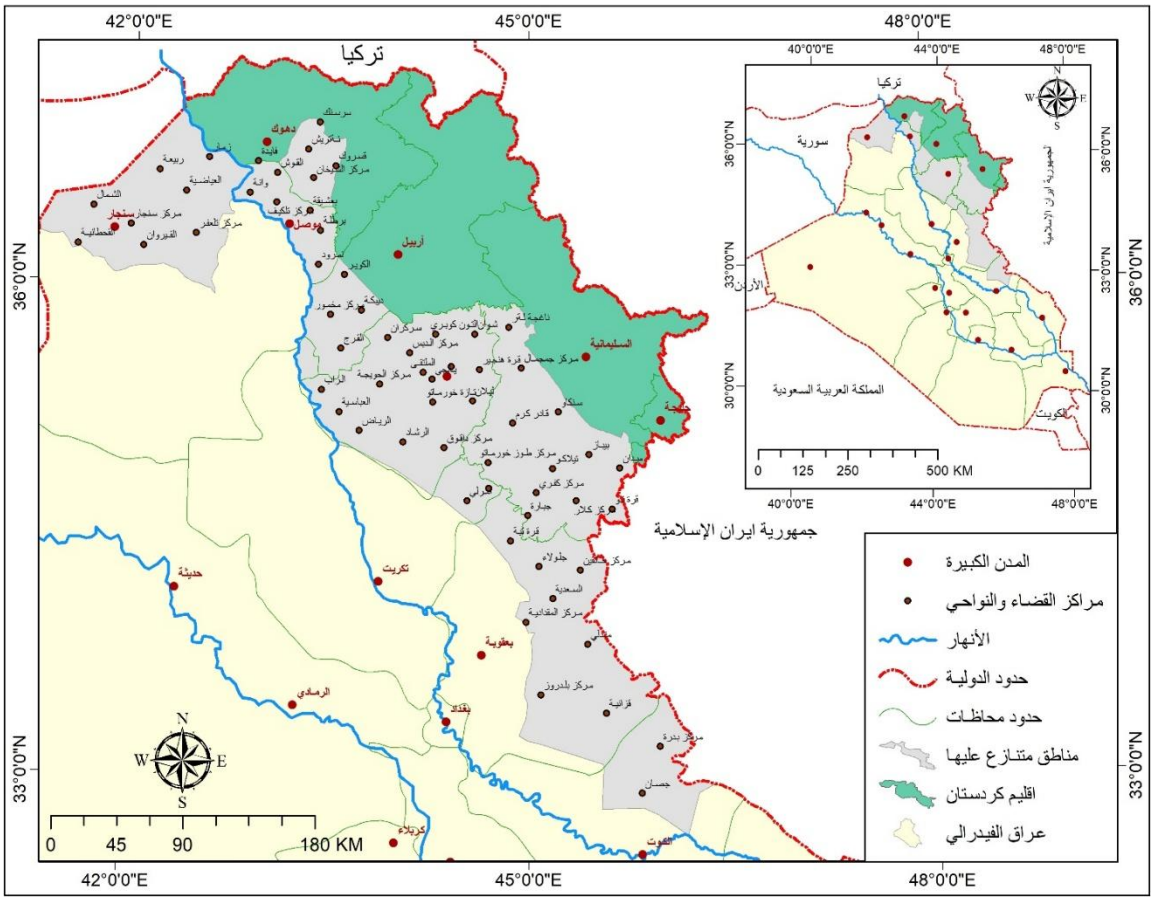

المصدر: عمل الباحثين اعتمادا على لجنة تنفيذ المادة 140.

مقاربة تأسيسية لمفهوم الدولة في العراق

في أعقاب الحرب العالمية الأولى ترقب الكرد دولة مستقلة اذ أعلن الرئيس ويلسون في نقاطه الاربع عشرةعام 1918) ان حق تقرير المصير الوطني سيكون المبدأ الذي يستند اليه تنظيم عالم ما بعد الحرب، وهو الوعد الذي رحبت به الشعوب التي كانت تحتلها الامبراطوريات الأيلة الى السقوط، بمن فيهم الشعب الكردي ، ففي عام 1920 بعد فرض الحلفاء معاهدة الاستسلام على الامبراطورية العثمانية جاء في منتصف الفقرة 64 مايأتي (في حال تقدمت الشعوب الكردية التي تقطن المناطق المحددة بموجب الفقرة 62 في غضون عام من تأريخ نفاذ هذه المعاهدة، بمخاطبة مجلس عصبة الأمم بما يفيد بأن غالبية سكان تلك المناطق ترغب في الإستقلال عن الخلافة العثمانية وفي حال عدَ المجلس تلك الشعوب مؤهلة لمثل هذا الاستقلال وآوصى بالتالي بمنحها الاستقلال، توافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية، مع تخليها عن جميع الحقوق والملكية المتعلقة بتلك المناطق) **(الحاج، ١٩٨٥: ١٦)**. وقد خصصت المعاهدة نفسها الاجزاء الكردية من بلاد مابين النهرين لبريطانيا، مع السماح لشعبها بالأنضمام الى كردستان في حال تكوينها. غير ان الاتراك تمكنوا من فرض معاهدة لوزان عام 1923 واسقاط معاهدة سيفر وفي الوقت ذاته قرر البريطانيون مصير ولاية الموصل ذات الاغلبية الكردية ان تضم الى العراق. ولم يتقبل الكرد وضعهم جزءآ من العراق وقد شهد مجمل، تاريخ العراق الحديث ثورات كردية متلاحقة) وحين حصل العراق على السيادة الكاملة في عام 1932 اشترط البريطانيون عليه منح الكرد حكما ذاتيا كشرط لانضمامه في العام ذاته الى عصبة الامم ، غير ان هذا لم يتم ثم اختفى المطلب في العام 1945 حين حلت الامم المتحدة محل عصبة الأمم **(غالبريث، ٢٠٠٧: ١٦٩-١٧٠)**. سعت

الحكومات العراقية منذ تأسيسها على تكوين أُنموذج مايعرف بالدولة - الأُمة(الآنموذج الفرنسي) مثلما كانت دمقرطة العالم بالقوة تنكراً لمبدأ (حق الأمم في تقرير المصير) **(سعيد، ٢٠٠٩: ٤٥)**، والتي تؤمن بصهر جميع الهويات و تذويبها في بوتقة الفئة المهيمنة لتتحكم بمقاليد الامور من خلال المركزية المفرطة من دون توزيع السلطات على الاقاليم فتلك المركزية كانت من ابرز السمات التى اتصفت بها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ التأسيس وحتى عام 2003.

كانت القضية الكردية من أكثر القضايا التي أرقت تلك الحكومات فلم تستطع ان تعالجها على نحو فعال مما سبب خللاً بنيويا في التركيبة من دون تحقيق اندماج لمكونات المجتمع العراقي وقد كان (هناك تحفظ متجذر في نفسية الفرد العراقي العربي تجاه حقوق الشعب الكوردي مهما اختلفت التوجهات السياسية) **(لوكيتر، ٢٠٠٤: ٨)** ومن هنا أظهرت النخب الحاكمة الولاءات الجزئية داخل الدولة، للألتفاف على قانون المساواة و تكافؤ الفرص، ومن أجل ضمان السيطرة غير المشروعة عليها لذا استسلم السياسيون والمنظرون لفكرة عدوها بديهية تكمن في ان المجتمع العربي مجتمع متعدد الطوائف و المذاهب والاثنيات، أو بحسب التعبير الذي شاع فسيفساني، وأن هذه التعددية هي المسؤولة عن اختراق الدولة بالطائفية **(غليون، ٢٠٠٦: ١٣-١٤)**، وعليه فلم ينظر الى القضية الكردية بوصفها قضية شعب له تأريخيه و هويته المميزة فضلا عن ثقافته و أرضه. وكان لبريطانيا اسهام مباشر في دعم هذا التوجه ولاسيما بعد توقيع معاهدة سنة (1930) التي أدت الى كثير من التوترات والاضطرابات في الأقاليم الشمالية والتى خلت الى اية إشارة الى الالتزامات والوعود البريطانية تجاه سكانها ذات الخصائص المميزة ولاسيما الكرد **(البزاز، ١٩٦٧: ١٩٥-١٩٨)**. وقد خلقت المعاهدة المنوه بها وضعاً سياسيا بالغ القساوة أحدث تغيرات جذرية في مستقبل شعب كردستان، وكان الهدف البريطاني هو خلق هيمنة مؤسساتية على المجموعات العرقية والطائفية واللغوية المختلفة والتي لها خصوصيتها ومن ثم توحيدها على نحو اصطناعي، في مجتمع عراقي موحد متجانس **(لوكيتر، ٢٠٠٤: ٣٢)** وهو الهدف ذاته الذي كان يسعى إليه الملك فيصل الاول خلق (دولة وأمة عراقية).

وشكل التداخل بين مفهومي الأمة والدولة ضبابية قاتمة ف (الدولة) بوصفها مفهوما تتطلب الولاء للحكومة ومؤسساتها ، كما يذهب الباحثون الى معنيين الاول تحيل الى معنى ايتيمولوجي وعرقي تأصيلي والثاني يدل على الجماعة التي تسكن اقليما. اما المعاني المستحدثة للأمة فتركز على الإدارة والتشارك والمدارك والرؤى القصدية فهذه المفردات تساعد في شمل كثير من الجماعات تحت مسمى (الامة)سواء اكانت الواقعية ام المفترضة بمعنى ان الامة ليست اصلا ولا قدرا انما هي (مشروع) او (سيروره) تتغير بقدر او باخر ، وهذا ماينسجم مع الدلالة الحداثية ومابعد الحداثية للامة التي تتكون بحسب (بندكت اندرسون) من جماعات متخيلة او مدارك افتراضية او مصنوعة أو قصدية **(أندرسون،٢٠٠٩:٥١)**. ويبدو ان الملك فيصل اراد المعنى الاخير فقد كان امام كتل بشرية غير متجانسة فلابد من مشروع للوصول الى بناء الدولة ، ويأتي الخطر كما يرى (باريخ) من (محاولات مجموعة عرقية مهيمنة، أن تدعي حق التسلط على الثقافة السياسية و صبغها بصبغتها الحيوية الخاصة، التي تغدو حينها (اختبارات الولاء) مفروضة على المجموعات الاخرى تفضي في الاغلب الى استثنائهم أو جعلهم يشعرون بكونهم مستثنين من النظام الديمقراطي) **(لمورتيمر و فاين، ٢٠٠٧: ٢٢)** ، وكان هاجس احتواء الهوية حاضرا في الذاكرة الكردية سواء اكان من خلال ((السكوت)) عن الكرد وعدم الاعتراف بهم ومن ثم عدهم جزءاً من التكوينات المجتمعية وتعبيرات الهوية الكبرى ام من خلال الاعتراف بهم لكن بوصفهم هوية فرعية بحاجة الى (اعادة ادماج) في الهوية الكبرى **(محفوظ، ٢٠٠٨: ٧٩)**.

اما الانظمة العسكرية التي تعاقبت بعد النظام الملكي فقد خرجت من عباءة القومية العربية بعد عام 1958 حيث لجأت بدورها الى العنف والقوة لحل القضية الكردية فعلى الرغم من اعلان النظام الجمهوري المصالحة بين الكرد والعرب في العراق الجديد

والمساواة بينهم ، الا انها لم تدم طويلا، فقد دخل الكرد في الصراع مرة اخرى في عام 1961 حتى 11اذار عام 1970 حينما اعلنت الحكومة العراقية حكما ذاتيا محدوداً لكردستان وخاضوا مفاوضات دامت اربع سنوات من دون الوصول الى افق للحل حتى عاد القتال مرة اخرى اكثر ضراوة بدعم من الشاه والولايات المتحده الامريكية **(ديب، ٢٠٠٣: ١١٦-١٢٠)**، ولم تصل الثورة الكردية الى مبتغاه بعد اتفاقية الجزائر عام 1975 . ليبدأ بعدها حملة تعريب واسعه شملت مناطق عده من اقليم كردستان، وبعد دخول العراق حرب الثماني سنوات مع ايران، تعرض الكرد الى ابادة منظمة تمثلت في حملات الانفال التي راح ضحيتها (182000)شخص وتدمير (4500)قرية وعشرات القصبات والمدن، فضلا عن ضرب مدينة حلبجه ومناطق اخرى كثيرة بالاسلحة الكيماوية .

اما بعد عام 2003 فقد جرت محاولة عملية اعادة بناء الدولة بمساعدة قوة خارجية مرة اخرى اي اعادة النظر في وظائفها وتحديد ادوارها:

- شاركت غالبية القوى في انتخابات كانون الثاني 2005 وكانت تسعى الى أعادة بناء الامة (استنادا الى مبدا المشاركة والمساواة في التمثيل.
- تشكيل الدولة (تطهير الأجهزة الأمنية واعادة بناء موسسات الدولة والنظام القضائي والجهاز الاداري.
- ارساء الاستقرار (مكافحة العنف.حل المليشيات. فرض الامن والقانون) **(تقيم استراتيجي ، ٢٠٠٠: ٨)**.

وهي خطوة جادة في اطار توجه استراتيجي لمشروع الدمقرطة وقد حاول النظام الجديد الافادة من التجربة التوافقية التي تستند الى أربعة عناصر أساسية بحسب (ارنت ليبهارت) وهي **(ليبهارت، ٢٠٠٦: ٤٧)**:

١.حكومة إئتلاف (تشمل حزب الغالبية وسواه)

2.مبدا التمثيل النسبي (في الوزارة ، الادارة ، والموسسات والانتخابات)

3.حق الفيتو المتبادل (للاكثريات والاقليات لمنع احتكار القرار)

4.الادارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة .

وهذه التجربة وان كانت فريدة في تاريخ علاقات الكردية بالدولة العراقية التي كانت تتبنى ثقافة الهوية الأحادية عن طريق تسويق المرويات الكبرى في إطار الهيمنة الشاملة على جميع مفاصل الدولة وخصوصا بعد استلام البعثيين للحكم منذ 1963 وحتى عام 2003 .بيد ان المسائل الجوهرية لم تجد طريقها الى الحل حتى بعد 2003ولاسيما المادة 140 وتشريع قانون النفط والغاز وتخصيصات البيشمركة .

ديناميكيات النزاع في منطقة الدراسة:

أولا- جيوتأريخية التغييرات الديموغرافية والنمو السكاني:

لعل سبر أعماق التأريخ للكشف عن ملامح الاستقرار البشري وتوزيعه في العراق، أمربالغ التعقيد ولا سيما ان الموقع الجغرافي للعراق في جيوتأريخية العالم وعبر سلاسلها الزمنية قد وضعته على مشارف الموجات البشرية القادمة سواء من شبه الجزيرة العربية واليمن ام من الأصقاع الشرقية والمرتفعات الجبلية **(شريف، ١٩٥٢: ١١-٥٢)**. ان الأشارة الى حقبة الحكم العثماني في العراق وعلى نحو خاص جهود مدحت باشا في توطين العشائر الرحالة، تمثل صورة اولى استقرار العشائر العربية اذ حاربت السلطات العثمانية ولم تخضع لها، فضلا عن تنازعهم فيما بينهم، وقد كان يزداد باستمرار، ونجمت

عنه(نزوح لجزء من قبائل شمر الى الأراضي الواقعة ما بين ديالى والكوت من غربي الفرات، نتيجة لضغط قبائل عنزة ضدهم .وكذلك أنتقال قبائل العبيد وعبورهم نهر دجلة من الجزيرة الى أراضي الحويجة متخطين بذلك جبل حمرين) **(البرازي، 1969: 123)** ، في حين تشير دراسة الأستاذ الدكتور نافع القصاب عن الاستيطان البدوي في العراق الى (ان طلائع الأستقرار الزراعي كان قد ظهر مرة ثانية في نهاية القرن التاسع عشر، ومن بوادرها : المستوطنات التي أقيمت بين سنتي (1850-1918) شمال منطقة الجزيرة ولا سيما حول منطقتي جبل سنجار – تلعفر) **(القصاب، ١٩٦٩: ١٨)**، دعت رغبة البدو في الاستقرار الى احتضان الدولة العراقية بعد قيامها عام (1921) لتلك الفكرة، اذ بدأت للمرة الأولى في عام (1921) بمنحهم الأراضي الأميرية في سهول سنجار الشمالية والجنوبية، مما ادى الى اتساع رقعة الأراضي التي استقرت فيها قبائل شمر. وفي عام (1948) كانت سهول تلعفر وسنجار وشمال حضر هي المناطق التي امتدت اليها عمليات استقرار البدو والبدء بعمليات الزراعة فيها **(البرازي، 1969: 128)**. تعد مرحلة قيام النظام السياسي في العراق عام (1968) وما تلاها بداية مرحلة الأنقسام الأثني في العراق، وعلى نحو خاص ضمن المناطق البينية الكردية – العربية، اذ تمثل صورة الأقصاء الأثني المنهجي، اي التغير عبر سياسات التهجير القسري فضلا عن (التقطيع) وتغير تركيبات الخارطة الإدارية لتلك المناطق البينية.

ويظهر الجدول (1) النسب المئوية لتركيب القوميات الرئيسة في منطقة الدراسة للمدة (1957-1977) اذ تمثل المناطق البينية بين الكرد والعرب الى جانب التركمان، حيث يوجز الجدول (1) السلوك المكاني للتغيرات الديموغرافية للكرد مقارنة بالعرب في حقيقتين رئيسيتين:

الأولى: تناقص عدد سكان الكرد وبشكل كبير في المحافظات الثلاثة على نحو كبير وبنسب (18 و 11 و 8%) في نينوى وكركوك و ديالى على التوالي الثانية: زيادة عدد سكان العرب على نحو كبير في المحافظات الثلاثة المشار اليها وبنسبة (29 و 16 و 8%) بالترتيب وللمدة نفسها. وتزامنا مع سياسات التهجير القسري التي اخذت وتيرتها بالتصاعد وبشكل كبير بعد تعداد عام(1977) ، وبغية التقليل من الوزن الديموغرافي للكرد في محافظتي نينوى وكركوك، عمدت السلطة الحاكمة الى أستحداث محافظة دهوك وذلك باستقطاعها من محافظة نينوى، اما محافظة كركوك فقد تم تفكيكها، عن طريق استقطاع اربعة اقضية بنواحيها ذات الغالبية الكردية وهي (جمجمال و طوزخورماتو و كفري و كلار)، ففي الوقت الذي بلغ مجموع مساحة لواء كركوك (20376كم2) اي بنسبة (4، 5%) من مساحة العراق حتى نهايات الستينيات، فأنه تقلص الى (10391كم2) اي بنسبة (2، 3%) من مساحة العراق مع بدايات السبيعينيات **(سوسة، 1952: 23) و (جمورية العراق، 1989: ٢٣٢)**.

ان تغيير رسم الحدود الأثنوغرافية العرقية التي تم تفكيكها و إعادة تركيبها مكانيا ووظيفيا، نجمت عنه تناقضات وتنافسات، بقت محل تأزم وتصدع لهياكل الدولة حتى في مرحلة ما بعد عام(2003) والتغيير السياسي في العراق، اذ أفرز بما يسمى اليوم المناطق المتنازع عليها بين إ قليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد، او باللغة الدستورية المادة (140) .

جدول (1) النسب المئوية للتركيب القومي لسكان منطقة الدراسة للمدة (1957 – 1977*)

القوميات	نينوى		كركوك		ديالى	
	(1)1957	(2)1977	(3)1957	(4)1977	(5) 1957	(6)1977
العرب	56.6	85	28.2	44.4	79.3	87.5
الكرد	30.7	13	48.3	37.5	18.2	10.7
تركمان	4.8	0.9	21.4	16.3	2 ،2	1.4
اخرى	8.4	0.62	2.1	1.7	0.3	0.4
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

عمل الباحثين اعتمادا على **(الجمورية العراقية، ١٩٥٧: ١٧١)، (مديرية الأمن العامة، ٦٣)، (الجمورية العراقية، ١٩٥٧: ٢٤٣)، مديرية الأمن العامة، ٥٦)، (الجمورية العراقية، ١٩٥٧: ١٠٧)، (مديرية الأمن العامة، ٩٦)**.

*- لا تتوفر إحصاءات عن التركيب القومي في العراق سوى في تعدادي (1957 و 1977).

يتطلب الوضع المعقد لديموغرافية المناطق المتنازع، سردية ديموغرافية، بمعنى، ان الأرقام، اصبحت غير كافية لتوضيح واقع الأمر، ولاسيما في دولة شمولية، مثل العراق في مرحلة النظام السابق، من إلاستحالة ، معرفة الأرقام ومعطياتها الحقيقية، كون البيانات عن الأقليات والمكونات الإثنية في الدولة الشمولية، تكون موجهة (قصدية) للإستهلاك الايديولوجي، كما تشير (حنه ارندت) الى ذلك في كتابها النظام الشمولي بالقول، إن الأحصأءات القومية توظف، في مفاتيح التاريخ الماضي والقادم ، التي استعارتها غالبية الأنظمة الشمولية من ايديولوجيات القرن التاسع عشر، وتجعلها واقعا فعالا، الى مرحلة، التصديق بالعناصر والإحصاءات المؤدلجة ضد الأقليات، وحتى وان كان بنوع من الغموض، فتتحول الى أكاذيب موضوعية **(حنه أرندت، 2019: 156)**.

لاتوجد أرقام التركيب القومي بحسب تعداد 1977 في العراق، سوى بشكل (النسبة المؤية)، والأهم، بأنها عبارة عن تقرير تم أصداره من قبل دائرة الأمن العامة في العراق أبان النظام السابق، وهي احدى المؤسسات الأمنية المؤدلجة، بطابعها العرقي والمذهبي، اذ هو محل تساؤل وشك كبير .

لذلك فأن المضي نحو سردية تعتمد على الديموغرافيا النقدية، التي تعيد تعريف ووصف البنى الإجتماعية، وكيفية تأثيرها في الظواهر السكانية، على مناقشة موضوعات السيطرة السكانية وأليأتها والقوة السكانية، ربما تكون السبيل الأكثر نجاعا، لتصور الهويات الإثنية في منطقة الدراسة في مرحلة مابعد 2003 .

ويعتمد التقييم النقدي، لهذا النمط من السلوك الديموغرافي، على المحسوس في المكان، عن طريق فهم وتأويل الطبيعة الديموغرافية لسكان منطقة الدراسة، والتي تعد الخصوبة مؤشرا اساسيا له ، في حين تكون طبيعة تنظيم الأسرة نواتها .

وفي ضوء ماتقدم، فأن التحليل المنهجي على وفق سردية للحركة الديموغرافية، يمكن أستبصارها على النحو الآتي:

1.ان تحليل عمليات الترحيل والتهجير (سياسات التعريب) من الداخل، يوضح ان هناك علاقة بين النمو الديموغرافي واسباب العيش، اذ يصل في كثير من الحالات الى نقطة حرجة، يؤدي الى عرقلة أو انخفاض ذاتية الخصوبة **(تود وكرباخ، ٢٠١٦: ١١)**.

فمن خلال الخارطة (1) السابقة، يتبين ان غالبية المظهرالطبيعي للمكان في منطقة الدراسة، يتصف، كونها سهلية منبسطة وشبه هضبية، ويشكل اللاندسكيب الثقافي انعكاسا لها، اذ تبرز طبيعة التكوينات الاجتماعية للسكان، كون غالبيتها من السكان الريف، الذين يعملون في النشاط الزراعي، ذات البنى العائلية الأبوية (البطريركية)، التي تعتمد نظام العائلة الواسعة .ان هذه البنى تعرضت الى التفكيك خلال ترحيلها وتهجيرها، الى المدن والقصبات في وسط وجنوبي العراق، واصبح غالبيتهم يعتمدون على الوظائف الحكومية أو بعض الاعمال المدنية البسيطة، فضلا عن، العيش في دور سكنية محددة المساحة.

ان الطريقة التي يعبر بها الأفراد عن حياتهم هي ماهم عليه، اذ ان الحالة التي عليها البشر تتطابق مع انتاجهم، سواء ماينتجونه أو الطريقة التي ينتجونه بها، لذلك تتوقف ماهية الأفراد على الشروط المادية لأنتاجهم **(كابربرا، ٢٠٢٢: ١٣٠)**. وقد انعكس كل ذلك على طبيعة تحول قسري في البنية الأسرية للمرحليين والمهجريين .

2.شكلت جرائم الإبادة الجماعية المتمثلة بالقصف الكيمياوي لمدينة حلبجة وسكانها وحملات الأنفال التي اتبع فيها النظام البائد، سياسة الأرض المحروقةضد الكرد، استنزافا ديموغرافيا، اذ ادى الى استشهاد (5000) من سكان حلبجة وألوف اخرى مصابين و (182000) انسان كردي من الذكور والأناث وبفئات عمرية مختلفة في حملات الأنفال. كذلك، دمرت أكثر من (2451) قرية وقصبة.

وتمثل المرحلة الثالثة من حملات الأنفال في محور كركوك اكثرها عنفا، اذ امتدت من حدود محافظة كركوك واطرافها بأتجاه مدينة دوزخورماتوو وجمجمال و كفري وكلار ودربنديخان، الى جانب مناطق سنكاو وقادركرم وباونوروسرقلعة، حيث تم تدميرها بالكامل، وارتبطت هذه المرحلة الى جانب القتل بتهجير السكان الكرد من داخل مدينة كركوك .

ان سياسات التعريب وحملات الأنفال، التي ادت الى انقطاع جزء اساسي من السكان الكرد عن مناطقهم الأصلية .الا ان الذاكرة المكانية، لاسيما، ان كلتا العمليتين، تتشابك فيها الهوية، عرقيا ومكانيا، دفعتا بالتحول من الديموغرافيا المكانية(الواقع الديموغرافي) الى انتاج الفضاء الديموغرافي (ديموغرافيا مجازية - متخيلة)، بمعنى، ان الكرد ومنذ تلك المرحلة اصبحوا في جميع الأمكنة من العراق، متأثرين بسياسات التعريب وحملات الإبادة الجماعية، التي انعكست تداعياتها على طبيعة تنظيم الأسرة عبر ضبط النسل وتوجيهها .وهذا الالتقاء بين الأماكن –الأمكنة انتجته الهوية .

وسيزداد الفضاء الديموغرافي تقيدا، بعد نشأة اقليم كردستان 1991، نتيجة سوء الأوضاع الإقتصادية، ثم، الحرب الداخلية 1994، اذ هناك سمة متعلقة بالحروب الداخلية كونها تشتهر بسمعتها السيئة، وبكونها ماضيا لايزول. ماضيا حاضرا، المعزز بالتبعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية .بمعنى اخر، تقلص الحروب الأهلية أو الداخلية، ظل المستقبل (كاليفاس، 2021: 99).

وبذلك سيوضع الهوية الكردية عبر الخصوبة أو ضبط النسل تحت الرقابة أو الأستيلاء، فوفقا لمفهوم فوكو في (السياسة الحيوية) التي تشير الى الطريقة التي تميل فيها السلطة، ليس الى تدبير وتسيير الأفراد من خلال عدد من الإجراءت الرقابة حسب، بل انها تسعى الى التحكم في مجموع الأحياء الذين يكونون السكان، عبر سياسات حيوية مثل (الصحة، الغذاء، الولادة)، كون عدد السكان اصبح رهانا سياسيا (فوكو، 2018: 34).

يتضح هذا الأستيلاء والمصادرة في الحجم الديموغرافي للكرد، من خلال مقارنة النسبة المئوية لحجم سكانه الى مجموع سكان العراق، فبعدما كانوا يشكلون نسبة (16.7%) بحسب تعداد 1957 (الأنصاري، 1970: 24).

تضأل الى (13.8%) في تعداد 1977، اي بنسبة انخفاض مايقارب عن (3%)، وهي نسبة كبيرة، ظل هذا الحجم. مهيمنا على مسار التركيب القومي للكرد في العراق.

ومع ذلك، فأن المماطلة من الحكومة المركزية على تصحيح الأوضاع في المناطق المتنازع عليها بحسب المادة 140منذ عام 2007، يجعل العامل الديموغرافي بارودا ، ولاسيما وانه مع مضي الوقت، يصبح الديموغرافيا الكردية في المناطق المتنازع امام رهان صعب، نتيجة للسياسات الديموغرافية، خلال العقود السابقة، التي تلقي بظلالها، على المرحلة الحالية وديموغرافيتها وتكوين الهوية.

ثانيا: الأرهاب والنزعات المسلحة:

يرتبط ظهور الفاعلين العنفين من غير الدول و على نحو خاص، الى مرحلة مابعد الحرب الباردة، نتيجة للتحولات التي شهدتها الدولة، من حيث طبيعة دورها ، او من حيث بنيتها وعجزها عن ممارسة وظائفها التقليدية **(رجب، ٢٠١٣: ١٩٢)**. اذ تركزت الغالبية العظمى من الأزمات العالمية حول الدول الضعيفة أو الفاشلة، الى درجة، ان احد الفواعل من غير الدولة، مثل تنظيم القاعدة، اخذ الدولة برمتها رهينة وتحويلها الى قاعدة انطلاق لعمليات الارهاب الدولي **(فوكوياما، ٢٠٠٧: ١٦٦)**. لقد ادى انكشاف القوة في عراق مابعد 2003، الى بروز مجموعات مسلحة من غير الدولة، ضلعت بأدوار مختلفة، مثل عمليات الخطف والإغتيال وقتل الرهائن **(كالدور، ٢٠٠٩: ٢٧٦)**. وكانت من اسماء هذه الخلايا تشمل المقاومة الإسلامية، كتائب ثورة العشرين، الجبهة الوطنية لتحرير العراق، القيادة العامة للقوات المسلحة لتحرير العراق وغيرها الكثير، مثل جماعات القاعدة التي كان يقودها أبومصعب الزرقاوي **(عبد الجبار، ٢٠٢١: ٢٢٩)**.

ومع زيادة اتساع عدد الهجمات ورقعتها، الى جانب التنسيق بين تلك الجهات الفاعلين من غير الدولة، الذي ارتبط، بمنعطف ستراتيجي، خلال المدة 2009-2011، المتمثل بالإنسحاب العسكري للقوات ا لأمريكية، والذي ادى الى حدوث فراغ أمني كبير، ومن الجانب الاخر، اعلان زعيم (دولة العراق الإسلامية) في 2013 أن جبهة (النصرة) التي تنشط في سوريا امتدادا له وجزء منه، واعلان توحيدهما تحت مسمى واحد (الدولة الإسلامية في العراق والشام_داعش_).

ان تمركز (داعش) في الرقة، الى جانب سوء الأوضاع في محافظة الأنبار، دفعها الى شن هجوم شامل على العراق ، اذ استطاعت من أحكام السيطرة على الأنبار، ثم الأستيلاء على الموصل في 10 حزيران من العام نفسه، ومن ثم الأستيلاء على تكريت وبيجي والحويجة وأطراف من كركوك ثم مدن شمالي ديالى وشرقي صلاح الدين، ثم التحرك نحو مدينة تلعفرالذي استولى عليها في منتصف حزيران 2014 **(محمد، ٢٠٢٣: ١٧١-١٩٣)**.

يتضح من الخارطة (2) ان داعش احكم سيطرتة على مساحة قدرت ب (40%) من مساحة العراق، وقد ضمت مناطق امتداده، اجزاء واسعة وستراتيجية من المناطق المتنازع عليها ، ولاسيما الأجزاء الشمالية من محافظة ديالى، ذات الأغلبية الكردية، والمتمثلة في مدن جلولاء وجباره، أو يتصف بثقل سكاني كردي كبير مثل مدن السعدية وقره تبة، فضلا عن تهديد جوار ومساحات من مدينة دوز خورماتوو، واستخدام العبوات ووالخطف، الذي امتد الى، القصبا ت والقرى الكردية التابعة لمدينة دوز خورماتوو، في الأجزاء الشرقية منها، مثل ناحية نه وجول الذي يضم مايقارب من (37) قرية جميع سكانها من الكرد **(داودى، ؟؟؟؟: ١٠٤)**.

خارطة (2): مناطق سيطرة الإرهاب في العراق و المناطق المتنازع عليها للمدة (2014-2017)

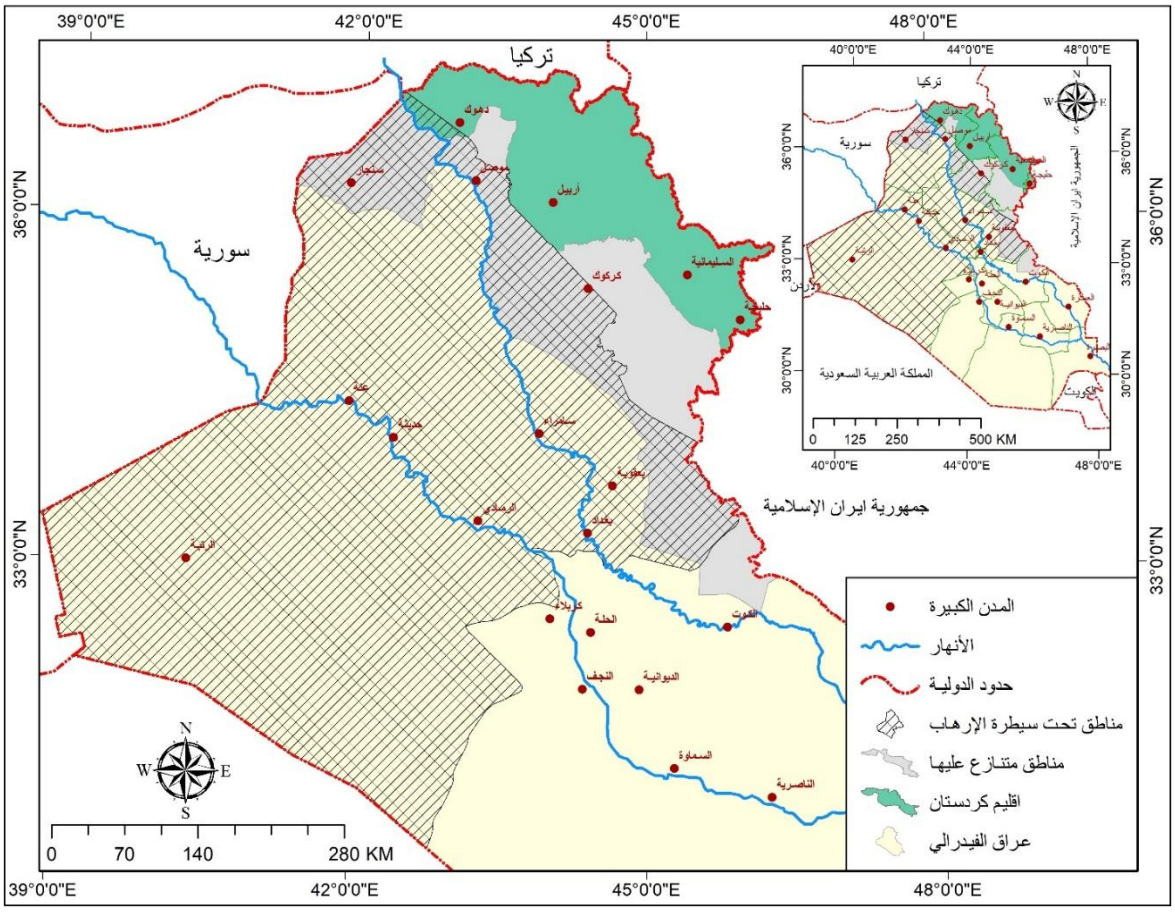

مصدر: عمل الباحثين اعتمادا على: **(محسن، 2020: 248)**.

ومع انحسار داعش مع نهايات 2015، الا ان تداعياته كانت مأسوية، وتأتي في مقدمتها عملية الإبادة الجماعية للكرد الإيزيديين، الى جانب نزوح السكان المدنيين. شارك في مقاومة داعش، جهات متعددة، تاتي في مقدمتها البيشمركه والشرطة وقوات التحالف الدولي، فضلا عن الحشد الشعبي (الشيعي) والحشد الوطني (السني)، على نحو جعلت منطقة الدراسة عبارة عن ثكنات عسكرية من شماله حتى جنوبه، فضلا عن كونه اصبح الممر لتلك القوات، والتي كانت تصنع التوترات والقلق للسكان المدنيين. وعلى الرغم من انحسار داعش منذ بداية 2016، ظلت هذه الميلشيات، متمركزة في مواقعها، ومع وتيرة الزيادة العددية لها.

وشكل الإستفتاء وتداعياته السياسية، الى احداث عسكرية، كانت منطقة الدراسة اساسها، والتي تمخضت عن نزوح كبير للسكان الكرد من المناطق المتنازع عليها، بدءاً من جلولاء حتى الحدود الشمالية لمدينة كركوك.

شكل هذا المشهد الجغرافي العسكري الذي خيم على منطقة الدراسة، الى اعادة الجغرافيا السكانية والإثنية في المناطق المتنازع عليها الى حالة التوتر وعدم الإستقرار، ولاسيما ان غالبية السكان الكرد النازحيين من منطقة الدراسة، لم يتمكنوا، أو لم تتهيأ لهم فرصة حقيقية في العودة، وبالتحديد سكان القرى، الذي يرتبط حضورهم وكذلك وجودهم، بالأرض، بمعنى، الإشكاليات العالقة والمتجددة حول ملكية الأراضي الزراعية فيها.

ثالثا: التنافس على الموارد في منطقة الدراسة:

تدفع الموارد الى اثارة الصراع ضمن الدول، ويكون غالبا بين المجموعات الإثنية والسياسية، التي تكون منقسمة أصلا حول قضايا عدة، الذي يتطور الى صراع على الموارد، والتي توظف الهوية الإثنية فيها **(كلير، ٢٠٠٢: ٢١٥)**.

ففي المناطق الريفية التي تكون قادرة على انتاج الصادرات الزراعية العالية القيمة، حتى، وان لم تتدخل الفئات المتصارعة او المتمردة في عملية الانتاج، الا انها تقوم بجباية ضرائب غير رسمية من المنتجين والتجار او ممارسة الابتزاز، في حين، يؤدي وجود أو اكتشاف مورد طبيعي جديد او رفع قيمة مورد معروف الى خطر نشوب النزاع في الدول والمناطق ذات الانقسام في الهوية الإثنية، وخاصة اذ كان المورد هو النفط .**(بانون وكوليبر، ٢٠٠٥: ٢٩)**.

ويؤكد الخطاب الأمني البيئي على ان ندرة الموارد المتجددة مثل المياه والأراضي، تشكل فواعل اساسية للعنف بين الأفراد او بين الطوائف، ومع زيادة الطلب واستنفاد الموارد البيئية، التي يرافقها الضغوط السكانية، مسببة، إلاحتكاكات الإجتماعية، الذي ينعكس على اضعاف المؤسسات والتشظي الاجتماعي، التي تقود الى صراعات عنيفة. **(فلنت، ٢٠١٧: 12)**.

وتتصف المناطق المتنازع عليها في العراق، بتنوع مواردها وثرائها، اذ يمثل موقعها وموضعها المرتكز الرئيس في جغرافيتها السياسية، كونها، القلب النابض لمساحة العراق. حيث تربط بين الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية و عن طريق محافظة كركوك مع العاصمة الاتحادية في بغداد، وامتداد، ذلك نحو الأجزاء الجنوبية من العراق، وبالعكس، وكذلك، يرتبط هذا المسار مع كل التجارة والتبادل مع تركيا، الى جانب، وقوع أحد المنافذ الرئيسة فيها المتجه . من والى، ايران، والمتمثلة بمنفذ بيروزخان في مدينة خانقين . وعلاوة على ذلك، فانه الجسر الرابط من الأجزاء الشمالية حتى الجنوبية مع أقليم كردستان خارطة (1).

ونظرا لوقوع أجزائه الرئيسة، ضمن المناطق شبه الجبلية والسهوب وبدايات السهل الرسوبي، وتوافر الموارد المائية السطحية، التي تنساب اليها من روافد نهر دجلة، فضلا عن المياه الجوفية، فإنها تمتلك مساحات زراعية واسعة وخصبة، مثل سهول سنجار وكركوك وحمرين.

وتشكل الموارد اللافلزية المتمثلة بالنفط على نحو اساسي، والتي تأتي في مقدمتها حقول نفط كركوك، فهي تشكل خمس احتياطات العراق النفطية والمساهمة بنحو ثلث انتاجه، فضلا عن حقول عين زالة وبطمة في الموصل، الى جانب حقل نفط خانه في خانقين .

انعكس هذا التنوع والثراء على احتدام الصراع في منطقة الدراسة ، وكذلك، طبيعة وانماط الفواعل الرسمية فيها، وامتدادتها الى اقليم كردستان او الحكومة المركزية، فضلا عن، القوى الأقليمية والدولية، والتي اخذت مسارات مكانية عدة .

1. التنافس بين القوى الرسمية حكومة الأقليم والمركز على النفط وخطوط النقل، وكذلك، القوى الأقليمية في المسار نفسه.
2. التنافس بين السكان المحليين على الأرض والموارد الزراعية والنشاط التجاري داخل المدن .
3. تحكم المليشيات بنقاط التفتيش.
4. محاولة الأرهاب في السيطرة على كل ماتقدم، ويظهر ذلك بجلاء خلال سيطرة واحتلال داعش من 2014 الى نهاية 2017 في العراق ومنطقة الدراسة.

انعكس كل هذا التأزم والتشابك، في العلاقات بين الفواعل وتنافسها، على نحو تحاول كل جهة، اذ انها تصر وتستقتل، من اجل فرض هويتها عنوة، على منطقة الدراسة ، والذي يشكل التغير الديموغرافي واستمراريته، سبيلا الى ذلك، مما يجعل عودة الكرد الى مناطقهم امرا عسيرا جدا.

رابعا: الفواعل الأقليمية والدولية

تشكل الفواعل الأقليمية والدولية منظومات اخرى، تحاول نسج البنية المكانية والسكانية، بما يتوافق ومصالحها في منطقة الدراسة والعراق. وتأتي في مقدمتها ايران التي تسعى لان تكون فاعلا رئيسا، من خلال اعادة هيكلية الجغرافيا السياسية للمنطقة عن طريق أذرعها المتعددة .وتمثل المناطق المتنازع عليها جزءآ رئيسا من المجال الحيوي لايران، عن طريق التحكم بالممر الارضي الممتد من مدينة خانقين الى تلعفر والتحكم بأحد الممرات المكانية التي تصل الى البحر المتوسط، في سلوك جيوبولتيكي يعطيها القدرة على التفاوض مع فواعل واطراف الصراع ، ولاسيما مع التغييرات البنيوية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وعلى نحو خاص مع سقوط نظام بشار الأسد، كل ذلك تدفع بأيران للتمسك بالمجال الجغرافي السياسي في العراق ومنها منطقة الدراسة ، لتحقيق مصالحها الجيوبولتيكية.

اما تركيا، فهي الأخرى جزء من الصراع من خلال الجبهة التركمانية ودعمها للحشد الوطني، الذي يمثل المكون السني المتواجد في المناطق المتنازع عليها .بمعنى اخر . سيكون احتكاكهم مباشرا مع الكرد .مدعوما من تركيا وبعض الدول العربية. وتكمن خشية تركيا الرئيس، من تشكيل كيان كردي في العراق، ولاسيما أنه يخوض صراعا دمويا مع حزب العمال الكوردستاني في تركيا ، وكذلك مع حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا اللذين يسعيان الى تحقيق كيان خاص بهما، ولاشك ان تحقيق الكيان الكردي في العراق، سيكون عاملا رئيسا لكرد تركيا وسوريا في الوصول الى اهدافهم ، كما انها تسعى عن طريق الحشد الوطني الى اجهاض المشروع الايراني، حفاظا على اهميتها الجيوستراتيجية كممر للبترول القادم من شرقها.

ويشكل البعد الدولي حظوراً مهما في رسم ستراتيجياتهم المتعلقة بالمنطقة على نحو عام، ومنطقة الدراسة على نحو خاص . ولاطالما كان الكرد ضحية التعاون بين القوى الكبرى كما هو الشان في اتفاقية سايكس بيكو، عندما تضع الحرب اوزارها ويصل الصراع الى نهايته، من خلال استثمارها للتنازلات الكبرى للفواعل الاقليميةعلى حساب حقوق الكرد. ومن خلال ماتقدم يبدو ان جميع الاطراف يعدون انفسهم لمعركة قد يحن زمانها وتستكمل شروطها واداوتها اذ ان الكتل السياسية العراقية من خلال توجهاتها واستثمارها للمصالح الفئويه والحزبية والمناطقية ، فضلا عن الاجندة الخارجية سيجعل مستقبل منطقة الدراسة والعراق امام مفترق الطرق.

الهوية الكردية في المناطق المتنازع عليها

بقدر ماكان الأمل يراود الكرد ، ولاسيما، ساكني المناطق المتنازع عليها، بأن يؤدي التغير في النظام السياسي لمرحلة ماقبل 2003، الى تحولات حقيقية، في اعادة هيكلية الجغرافيا القومية والإدارية لتلك المناطق، والإرتكان الى صوت المساواة والتنمية.

الا ان مظاهر انتشار العنف والصراع، والرغبة في فرض الهيمنة ، تصدر المشهد المكاني في منطقة الدراسة ، و الذي لايفسره، سوى وجود أزمة هوية عميقة في بنيان الدولة العراقية، التي تدفع الى التفتيت، بدلا من الاندماج، اذ تتطلب الأخيرة، التأسيس للاعتراف وتحقيقه.

اذ ان تغير الأيكولوجية السياسية في منطقة الدراسة، عبر التراكمات الزمانية وابعادها المكانية، ومظاهر وسلوكيات سياسية واجتماعية شديدة التعقيد، تعرضت لها، والتي غيرت من جغرافيتها البشرية سواء الديموغرافية أم الإثنية أم الإدارية الى جانب الإقتصاد، على نحوغير مسبوق، والتي لم يرافقها تطبيق للمعادلة الدستورية، بعد التغير السياسي في 2003، وسيفضي إلى، المزيد من عدم اليقين على الفهم المشترك لمشكلة الأراضي المتنازع عليها في العراق.

وتدفع التحولات البنيوية في الشرق الأوسط، ولاسيما سقوط نظام بشار الأسد، العراق، الى منعطف جيوبوليتيكي، وستكون منطقة الدراسة، حلقة مركزية في ذلك المنعطف، وان التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية،ستكون لها الأثر الكبير في رسم ملامح الجغرافيا السياسية للمنطقة، وستكون الهوية الكردية وهويات مكونات منطقة الدراسة، احدى البنى المكانية في رسم تلك الخارطة التي ربما تتجاوز معطيات الواقع الحالي ، وان الهوية الكردية ستكون رهان لشكل التحالفات وطبيعة الصراعات فيها عموديا، على المستويات المحلية والأقليمية والدولية.

الخاتمة

ان اعادة تشكيل الخريطة السياسيه للعراق بعد (داعش) والنزاعات المسلحة في 2017 وتداعياتها، يمثل تتويجا للواقع السياسي التراكمي للعراق منذ تاسيسه، على نحو ملموس، اذ تتجلى بوضوح محاولات القوى المهيمنة على العراق منذ حوالي قرن من الزمان، اي منذ نشوء الدولة العراقية (النظام الملكي) ومحاولتهم في تكوين (الدولة- الامة) بحسب المفهوم الفرنسي في الادماج الديمقراطي القسري، او الادماج القسري المرتكز الى سياسات القوة والتغيير الديموغرافي الممنهج خلال حكم البعث (1968-2003)، والتي أظهرت الدراسة أن هناك تناقصا في الحجم الديموغرافي للكرد، من خلال مقارنة النسبة المئوية لحجم سكانه الى مجموع سكان العراق، فبعدما كانوا يشكلون نسبة (16.7%) بحسب تعداد 1957، تضأل الى (13.8%)في تعداد 1977، أي بنسبة انخفاض مايقارب عن (3%)، وهي نسبة كبيرة، ظل مهيمنا على مسار التركيب القومي للكرد في العراق. وحتى في مرحلة التغيير السياسي بعد عام 2003، وكذلك غنى تلك المناطق، فهي غزيرة الانتاج نفطيا وزراعيا وثقافيا فضلا عن اهميتها السوقية. لذا فان الاشكالية الرئيسة ستتعلق حول تلك المناطق من خلال الخارطة الديموغرافية وتاريخية التغير والتحول فيها.

كما ان الاحداث المتعاقبة وعودة سياسات الاقصاء والقتل الطائفي ورغبة الاطراف السياسية في الهيمنة، فضلا عن التأثير الكبير للقوى الاقليمية وعلى نحو خاص ايران وتركيا وتنافسهما في توسيع مجالاتهم الحيوية في منطقة الشرق الاوسط، الاخذ بالانهيار واعادة التشكيل بعد قرن من اتفاقية سايكس – بيكو التي اعتمدت على الهوية الإثنية (الدينية والقومية) الى جانب عدم ضبط الولايات المتحدة الامريكية الايقاع السياسي والعسكري والثقافي في العراق، التي انتجت تصدعا كبيرا في بنيان التماسك المكاني والاجتماعي –السياسي في العراق، واصبح امام نهايات مفتوحة قد تودي الى هيمنة الهوية الإثنية الاحادية للسلطة السياسية، بما يهمش تمثيل هويات وحقوق المكونات الاخرى، ومنها المناطق المتنازع عليها ، مما يوفر لفصول العنف الارضية الخصبة، وتجعل من الدولة العراقية برمتها.في مفترق الطرق .

التوصيات

1.ضرورة تطبيق المادة 140 من الدستور، ومراحلها، والخاصة بحل مشكلات المناطق المتنازع عليها، وعدم ربط تطبيق هذه المادة الدستورية، مع اي فقرة اخرى دستورية او غير ذلك.

2.السعي للبحث عن ايجاد حلول عملية، لتطبيق مراحل المادة 140، ولاسيما وان الكرد قد اصابهم العديد من المأسي والمتمثلة بسياسات التعريب والياتها وجرائم الإبادة الجماعية، التي كانت لها تداعيات على بنيتهم الديموغرافية، وعلى نحو خاص في المناطق المتنازعه عليها.

3.النظر برؤيا ثاقبة، لمصالح العيش المشترك، والذي لا ينكر تطلعات اي مكون، في بناء حدوده الثقافية .

4.التخلص من الرؤيا ان الحدود الثقافية – الهويات، خطية – معقدة، بل التطلع الى تشكيل منظور اكثر انفتاحا، قائما على التوازن، كونه تكوينا اجتماعيا – مكانيا، و ديناميكيا ومن ثم يدفع الى بناء للعلاقات الإجتماعية، غير قائمة على الرغبة في التهميش او الخوف منه.

5.يتطلب من الحكومة المركزية ضمان حقوق جميع المكونات في المناطق المتنازع، سواء باستعادة ممتلكاتهم، او في توزيع الدرجات الوظيفية، وغيرها.

6.استعادة الموارد وتوظيفها المالي للمشاريع الخدمية مثل الكهرباء والماء، وتوزيعها على نحو يحقق العدالة الإثنية.

7.تفعيل الكتل البرلمانية الكردية في مجلس النواب العراقي، وتجاوز الخلافات والمنافسات الحزبية، من أجل بناء صوت مشترك، ولاسيما في قضية المناطق المتنازع عليها.

8.يتطلب من حكومة اقليم كردستان والأحزاب السياسية فيها، ان تعمل بكل جهد حقيقي، من اجل الدفاع عن الهوية الكردية وحمايتها في المناطق المتنازع، بأليات فعالة وملموسة، ولعل اعادة التفكير بطبيعة تنظيم الأسرة ابرزها.

المصادر:

باللغة الكردية:

1- داودی، هونر صلاح جلال. (٢٠٢٢)، ***بەربەستە جیاکەرەوەکان لە شاری دوزخورماتو***، ماستەرنامە، کۆلێژی زمان و زانستە مرۆڤایەتییەکانی، زانکۆی گەرمیان.

باللغة العربية:

2- الاء سعدي محمد، نظرية المجال الموحد وتطبيقها الجغرافي السياسي على تنظيم داعش، ط1، داروكتبة عدنان، بغداد، 2023، ص171-193.

3- ادورد مورتيمر وروبرت فاين ، الشعب والأمة والدولة مدلول العرقية والقومية، ط1 ، دار السلام للطباعة والنشر ، 2007، ص22.

4- أندرسون، بندكت. (٢٠٠٩) ، ***الجماعات المتخيلة ، ترجمة ثائر ديب***، ط1 ، شركة قدمس للنشر والتوزيع ،بيروت.

5- الأنصاري، فاضل. (1970)، ***سكان العراق***، ط1، دمشق.

6- ايمان رجب، اتجاهات نظرية، ملحق السياسية الدولية، العدد 192، القاهرة ، 2013

7- بانون وكوليبر، أيان بول. (2005)، ***الموارد الطبيعة والنزاعات المسلحة***، ترجمة فؤاد سروجي ، ط1، دار الأهلية، عمان.

8- البرازي، نوري خليل . (1969)، ***البداوة والأستقرار في العراق***، ط1، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

9- بروينسن، مارتن فان. (٢٠٠٦)، ***الأكراد وبناء الأمة***، ترجمة فالح عبدالجبار، ط1، معهد الدراسات الأستراتيجية، بيروت.

10- البزاز، عبدالرحمن. (1967)، ***العراق من الأحتلال حتى الأستقلال***، ط3، مطبعة العاني ، بغداد.
11- تود وكرباخ، ايمانويل ويوسف. (2016)، ***لقاء الحضارات***، ترجمة أيمن عبدالهادي، ط1، دار التنوير ، القاهرة.
12- الجمهورية العراق، وزارة الحكم المحلي، (1989)، ***الدليل الإداري للعراق***، ط1، بغداد.
13- الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، (1957)، ***المجموعة الأحصائية لستجيل عام 1957***، لوائي الموصل و اربيل.
14- الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، (1957)، ***المجموعة الأحصائية لستجيل عام 1957***، لوائي السليمانية و كركوك.
15- الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، (1957)، ***المجموعة الأحصائية لستجيل عام 1957***، لوائي ديالى.
16- جولدستون، جاك، (٢٠١٤). ***الديموغرافيا السياسية، ترجمة مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية***، ط1، ابوظبي.
17- الحاج، عزيز. (1985)، ***القضية الكردية في العشرينات***، ط2، الموسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
18- حداد، معين. (٢٠٠٦)، ***الجيوبوليتيكا قضايا الهوية والأنتماء***، ط1، شركة المطبوعات، بيروت.
19- الحديثي، عباس غالي، (٢٠٢٠). ***مدخل الى الجغرافيا السياسية***، ط1، دار امل الجديدة، دمشق.
20- ديب، كمال. (٢٠٠٣)، ***زلزال في أرض العراق***، ط1، الفارابي ، بيروت.
21- ديناميكيات النزاع في العراق (تقيم استراتيجي)ط1. بيروت ، 200.
22- سعيد، حيدر. (2009)، ***سياسة الرمز عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق***، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
23- سوسة، احمد. (1952)، ***أطلس العراق الأداري***، ط1، بغداد.
24- شريف، ابراهيم. (1952)، ***الموقع الجغرافي للعراق وأثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلام*** ، ط1، مطبعة شفيق، بغداد.
25- غالبريث، بيترو. (2007)، ***نهاية العراق***، ط1، الدارالعربية للعلوم ناشرون، بيروت.
26- غليون، برهان. (2006)، ***المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات***، ط4، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت.
27- فرانسيس فوكوياما، ***بناء الدولة***، ترجمة مجاب الامام، ط1، العبيكات ، الرياض، 2007، ص 166.
28- فلنت، كولن. (2017)، ***جغرافية الحرب والسلام***، ترجمة عاطف معتمد واخرون، ط1، ج2، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
29- فوكو، ميشيل. (2018)، ***مولد السياسة الحيوية***، ترجمة الزاوي بغوره، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية ، الدوحة.
30- القصاب، نافع ناصر. (1969)، ***ملامح جغرافية حول استيطان القبائل البدوية المتنقلة***، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، مطبعة اسعد، العدد(5) .
31- كابربرا، ميغيل. (2022)، ***مفهوم المجتمع في العلوم الأجتماعية***، ترجمة حسن أحجيج، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
32- كاليفاس، ستاثيس. (2021)، ***منطق العنف في الحروب الأهلية***، ترجمة عبيدة عامر، ط1، جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة.
33- كلير، مايكل. (2002)، ***الحروب على الموارد***، ترجمة عدنان حسن، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

34- للتفصيل ينظر، فالح عبد الجبار، ***كتاب اللادولة***، ترجمة حسني زينه، ط1، الجامعة الأمريكية، بغداد، 2021،

35- لوكيتر، ليورا. (2004)، ***العراق والبحث عن الهوية الوطنية***، ترجمة دلشاد ميران، دارئاراس للطباعة والنشر، اربيل.

36- ليبهارت، أرنت. (2006)، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

37- ماري كالدور، ***الحروب الجديدة والحروب القديمة***، ترجمة حسني زينه ، ط1، دراسات عراقية ، 2009، ص276.

38- محسن، يوسف. (٢٠20)، ***موسوعة الحرب الأهلية الطائفية في العراق ميليشيات وسنية وسلفيون جهاديون وقوميون نزاع الايديولوجيات الشوفينية المسلحة منذ الاحتلال الأمريكي سنة 2003 حتى 2017م***، ط 1، المجلد الرابع، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

39- محفوظ، عقيل سعيد. (٢٠٠٨)، ***جدليات المجتمع والدولة في تركيا***، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتجية.

40- مديرية الأمن العامة، مركز التطور الأمني، (بدون سنة)، ***التعداد القومي للسكان***، بغداد.

باللغة الإنجليزية:

41- Bazzi, S. and Gudgeon, M. (2018) **'The Political Boundaries of Ethnic Divisions',** ***National Bureau of Economic Research***, 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138.

42- Dutta, S. (2022) ***'Changing Paradigms of Territory and Boundary Studies in Political Geography'***, *International Studies*.

43- Goerres, A. and Vanhuysse, P. (eds.) (2021) ***Global Political Demography: The Politics of Population Change***. Odense: University of Southern Denmark.

44- Goldston, J. (2002) ***'Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict'***, *Journal of International Affairs*, January.

45- Paasi, A. (2012) 'Borders and border-crossings', in Johnson, N., Schein, R. and Winders, J. (eds.) ***The Wiley-Blackwell Companion to Cultural Geography***. Oxford: Wiley-Blackwell.

دیمۆگرافیای سیاسی و ئایندەی شوناسی کوردی لە ناوچە دابڕێنراوەکانی عێراق

پوختە بەزمانی کوردی:

دیمۆگرافیای سیاسی گرنگی بە کارلێکی نێوان ڕەهەندە شوێنییەکانی سیاسەت و ڕەفتاری کۆمەڵایەتی دەدات، تەنانەت گۆڕانکارییە دیمۆگرافییەکان بە دەرئەنجامی کاریگەریی بکەرە سیاسییە ناوخۆیی و لەگەڵ پێکهاتە کۆمەڵایەتییەکانەوە دەبەستێتەوە، کە دواجار دەرهاویشتەکانیان لەسەر هەریەك لە پرسەکانی پەرەپێدان، ناسنامە، توندوتیژی چەکداری ڕەنگدانەوەیان دەبێت. ئەم توێژینەوەیە تیشك دەخاتە سەر پەیوەندی نێوان داینامیکی پێکهاتەی دانیشتوانی ناوچە جێناکۆکەکان بەپێی مادەی (١٤٠)ـی دەستووری هەمیشەیی عێراق، کە لە پێتداری و کۆچکردنی (زۆرەملی و خۆویستانە)دا بەرجەستە دەبێت، سەرباری ئۆپەراسیۆنە تیرۆریستییەکان. هەروەها ڕەنگدانەوەی هەموو ئەمانە لە نەخشاندنی ناسنامەی کورد لە ناوچەی توێژینەوەکەدا.

بۆ گەیشتن بە ئامانجە زانستییەکان، توێژینەوەکە بەسەر هەریەك لە ڕێچکەی بناغەیی بۆ چەمکی دەوڵەت لە عێراق، دواتر هەڵدانەوەی مێژوو-ناوچەی (Geohistorical)ـی گۆڕانکارییە دیمۆگرافییەکان لە ناوچەکەدا، لەگەڵ دیاریکردنی بکەرە سەرەکییەکانی ئەو گۆڕانکاریانە، لە توێژینەوەکەدا دەرکەوتووە قەبارەی دیمۆگرافیی کورد کەمبووەتەوە، بەجۆرێك لە (16.7%) لەسەرژمێریی ساڵی (1957)ـەوە بۆ (13.8%) لە سەرژمێریی ساڵی (1977) کەمیکردووە، کە دەکاتە نزیکەی (3%)، ئەمەش ڕێژەیەکی بەرچاوە و کاریگەریی لەسەر ڕێڕەوە پێکهاتەی نەتەوەیی کورد دەبێت لە عێراقدا. توێژینەوەکە پشتی بە میتۆدی مێژوویی و ڕێبازی دیمۆگرافیای سیاسی دەبەستێت لە لێکۆڵینەوە لەم گۆڕانکاریانەدا. لەسەر بنەمای ئاماری فەرمی و ڕووپێوییەکان، لەگەڵ کۆمەڵێک نەخشە بە بەکارهێنانی سیستەمی زانیاری جوگرافی کێشراوە.

وشەی سەرەکی: دیمۆگرافیای سیاسی، ناوچە جێناکۆکەکان_دابڕێنراوەکان، شوناسی کورد.

Political Demography and the Future of Kurdish Identity in the Disputed Areas of Iraq

Dr. Mohammed Mahdi Karim
mohammed.mahdi@garmian.edu.krd
Department of Geography, College of Education, Garmian University

Prof. Dr. Ibraheem. Q. Palani
ibraheem.qasim@garmian.edu.krd
Department of Geography, College of Education, Garmian University

Abstract:

Political demography is concerned with the interaction between the spatial dimensions of politics and social behavior, and the resulting demographic transformations driven by local and regional political actors, along with social structures, and their repercussions on issues of development and identity, as well as armed violence. This study sheds light on the relationship between the demographic dynamics of the disputed territories, as defined by Article (140) of the Permanent Iraqi Constitution, represented by fertility rates, migration (forced and voluntary), and terrorist operations, and the impact of these changes on shaping the Kurdish identity in the study area.

To achieve the study's objectives, it was divided into a foundational approach to the concept of the state in Iraq, followed by a geohistorical examination of demographic changes and the main actors involved. The decline in the demographic size of the Kurds became clear through comparing the percentage of their population to the total population of Iraq. After constituting 16.7% according to the 1957 census, this percentage decreased to 13.8% in the 1977 census, a significant decrease of approximately 3%, yet it continued to dominate the trajectory of the Kurdish ethnic composition in Iraq. The study relies on the historical method and the political demographic approach to examine these changes. It relies on official statistics and surveys, as well as a set of maps using geographic information systems.

Keywords: political demography, disputed areas, Kurdish identity.